المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

www.facebook.com/AlmadaGroup

10

أنقذوا الكرة العراقية من الانهيار قبل فقدان بطاقة المونديال

15

توقعات بارتفاع أسعار العقارات خلال الفترة القادمة

19

سارة وأنجيلينا ودي كابريو الأغلى أجرا

العدد (2373) السنة التاسعة - الثلاثاء (24) كانون الثاني 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almada-group.com

دولة القانون يستبدل المؤتمر الوطني بـ(لقاء للقوى السياسية)

الكردستاني يستغرب نقض الوعود.. والعراقية: لا نيّة لحل الأزمة

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

تراجع ائتلاف دولة القانون عن مواقفه الداعمة لعقد مؤتمر وطني دعا إليه في وقت سابق رئيس الجمهورية جلال طالباني لحل الأزمة بين الفرقاء السياسيين، موقفٌ استغربه التحالف الكردستاني، واعتبره بادرة لأزمة سياسية جديدة تضاف إلى المشهد المعقد.

وفي هذه الأثناء، لم تعر القائمة العراقية أهمية إلى قرار دولة القانون، غير أنها شددت على عدم وجود بوادر حسن نية من قبل التحالف الوطني لحل الأزمة السياسية، كما توقعت فشل حكومة الأغلبية التي من المتوقع تشكيلها بعد انسحاب القائمة من العملية السياسية.

وأجمع ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء على التقليل من أهمية الخلافات السياسية، رافضين توصيفها بالأزمة، وعقد ائتلاف دولة القانون اجتماعا استمر إلى ساعات متأخرة من ليلة أمس الأول في مكتب المالكي، اذ قال النائب هيثم الجبوري في تصريح خص به (المدى)، أمس انه "تم الاتفاق على عدم تسمية الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية جلال طالباني، مؤتمرا وطنيا، إنما لقاء للقوى السياسية".

وتابع الجبوري "إن القرار جاء لقناعتنا بأن المشكلة السياسية لم تصل مستوى الأزمة انما مجرد خلافات يمكن حلها وفقا للسياقات العامة"، كما اتفق ائتلاف المالكي وعلى ما يقول الجبوري "على جعل الدستور مرجعا للخلافات السياسية، وان ما سيتم مناقشته في اللقاء المرتقب، مستقبل العراق ما بعد الانسحاب الأميركي، كبعض التشريعات المهمة والمسائل الخلافية بين القوى السياسية وتلك التي بين بغداد وإقليم كردستان".

بالمقابل قال النائب عن العراقية إبراهيم المطلك "إن الأزمة مع دولة القانون تكمن في تواجد النوايا لشراكة حقيقية في إدارة الدولة وهو أمر تفتقده أكثر قيادات التحالف الوطني".

وتابع المطلك في مقابلة مع (المدى) أمس، "أن دولة القانون تحاول في غير مرة التقليل من الأزمة السياسية لكن على المدى البعيد ستكون الوحيدة المتأثرة بأسلوبها الإقصائي لباقي الكتل وسوف لن يبقى معها حتى شركاؤها في التحالف الوطني".

واعتبر النائب عن العراقية "ان تشكيل حكومة الأغلبية بعد انسحابنا من العملية السياسية ستفشل دون أدنى شك لان الكتل التي سيعمل مع دولة القانون ستتقاطع معها بعد حين نظرا لاختلاف المصالح".

ويرى المطلك "أن العراقية طرف وسيط بين الفرقاء ووجودها يعمل على موازنة العملية السياسية".

من جانبه اوضح المتحدث باسم التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي "يجب أن نتفق على وجود خلافات من عدمها وفي حال اعتماد موقف ائتلاف دولة القانون فما هي الحاجة لعقد لقاء للقوى السياسية".

وأردف في تصريح لـ(المدى) أمس "إن الكتل جميعها بما فيها دولة القانون كانت ترحب بعقد المؤتمر الوطني وحضرت الجلسة الأولى التي دعا إليها طالباني".

وبدا الاتروشي مندهشا من حديث النائب هيثم الجبوري وتمنى أن يكون غير صحيح، وقال "يبدو إن دولة القانون غيّر موقفه تجاه المؤتمر الوطني"، متسائلا "كيف تكون مواصفات الأزمة السياسية كي توصف على أنها أزمة يمكن حلها المؤتمر الوطني"، وتابع "هناك خلافات سياسية جمة بحاجة إلى عقد مؤتمر وطني لحلها لاسيما مع استمرار انسحاب العراقية من الحكومة والبرلمان".

وخلص الاتروشي "إلى أن الموقف سيعقّد المشهد السياسي ويبذل التحالف الكردستاني جهودا حثيثة لإيجاد مخرج مما تعيشه البلاد".

■ التفاصيل ص٢

الافتتاحية

الكتل في مواجهة الاستحقاق الوطني:

إرساء أسس متطلّبات الدولة الديمقراطية والتداول السلس للسلطة ..

فخري كريم

إذا كانت النيّة تتجه فعلا لتصفية جذور الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وتفكيك الأزمة الراهنة، فإنه كان يفترض بقوى العملية السياسية وقادتها، صياغة مواقف وطنية، تنطلق من مبادئ الدستور والاتفاقات الوطنية وتعمل على تحديد برنامج يتضمن الأسس والضوابط التي تتكرس كمرجعية للرئاسات الثلاث في إدارة الدولة والسلطة السياسية، وتضمن تداول السلطة، وتحدد توصيفات تفصيلية لما تراه، في هذه المرحلة الانتقالية بشكل خاص، وذلك جزء من إجراءات تطمينية وهي ضمان يحوّل دون بروز مظاهر الانفراد بالحكم والتجاوز على الدستور وإضعاف "التضامن الحكومي"، مع ضبط إيقاع الانسجام السياسي في الموقف من القضايا الرئيسية التي تشكل قاعدة العمل الوطني المشترك، واعتبار السياسة العامة التي أكد عليها الدستور، خصوصاً ما يتعلق منها بالموقف من النظام السابق والبعث المحظور، ملزمة لكل الفرقاء، مع التأكيد بوضوح على أن كل ما يمت بصلة إلى "امتداداتهما" لا يمكن أن يكون عنصراً من مكونات العملية السياسية في البلاد .

لقد كشفت الأزمة الراهنة هشاشة مواقف الفرقاء المتخاصمين، وقصر النظر، والانغلاق على "الهم الخاص" على حساب المصالح الوطنية العليا ومتطلباتها. ويبدو ذلك جلياً من خلال "مداخلات" أغلب الفرقاء وما تقدمه من "اشتراطات" لتفكيك الأزمة المحيقة بالبلاد وسبل حل الإشكالات الّتي تعتور الشراكة الوطنية ومواجهة استحقاقاتها. كما يتضح ذلك أيضاً من خلال الافتقار لخارطة طريق وطنية، يُهتدى بها لإدارة الاجتماعات التحضيريةً الممهدة للمؤتمر الوطني المرتقب.

■ المقال كاملا ص٣

الأعرجي: على المطلك أن يعتذر للمالكي

□ بغداد/ المدى

دعا رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الأعرجي، نائب رئيس الوزراء صالح المطلك إلى تقديم الاعتذار لرئيس الوزراء. وقال بيان صادر عن كتلة الأحرار حصلت (المدى) على نسخة منه "إن الاعرجي استقبل وفداً من القائمة العراقية في مكتبه مع بعض من أعضاء كتلة الأحرار، وتم النقاش بين الجانبين بشأن الأوضاع السياسية في العراق والتركيز على المشكلة القائمة مابين القائمة العراقية ودولة القانون والحكومة العراقية". وبيّن الاعرجي"تم التباحث خلال اللقاء حول قضية الهاشمي وضرورة تركها للقضاء وعدم التدخل بها.

مصادر لـ(المدى): ما ورد على لسان النواب في قضية حمايات الهاشمي لا أساس له من الصحة

□ كتب/ المحرر السياسي

أكدت مصادر موثوقة خاصة بالمدى أن ما ورد على لسان النواب الذين اتصلوا بالمتهمين في قضية الهاشمي لا أساس له من الصحة، وخلافا لما ورد في تقرير أمس فأن هذه المصادر تؤكد بأن أحدا من المتهمين لم يتعرض للتعذيب او الضغط، بل بالعكس إن نائبة في الوفد البرلماني حاولت الإيحاء بالمتهمة رشا بوجه خاص ولآخرين أيضا لتغيير ما تحدثوا به للوفد من أنهم اعترفوا بكامل إرادتهم بما نسب إليهم من التهم، وفي هذا الاتجاه فان ذهاب النواب من ناحية قانونية غير صحيح لأنه تدخل بشؤون القضاء لكن اللجنة التحقيقية المكونة من تسعة قضاة رأوا أن لا بأس من فسح المجال للبرلمانيين للاطلاع على وقائع التحقيقات الجارية لأنهم واثقون بأن سير هذه التحقيقات قانونية ولا غبار عليها ونرى انه ينبغي الكف عن الخلط بين المسار القانوني لقضية الهاشمي والأزمة السياسية التي يجري التحضير لعقد المؤتمر الوطني من اجل التوصل إلى معالجات لها.

الموالون للقذافي يسيطرون على مدينة بني وليد

□ طرابلس/ أ. ف. ب

أعلن مسؤول محلي لوكالة فرانس برس أن مناصري معمر القذافي المجهزين بأسلحة ثقيلة سيطروا "بالكامل على مدينة" بني وليد في جنوب غرب طرابلس، التي كانت احد آخر معاقل النظام السابق التي تسقط.وقال مبارك الفطماني، الذي كان موجودا في قاعدة للثوار السابقين طوّقها الموالون للقذافي، عبر الهاتف لوكالة فرانس برس إن "مناصري القذافي يسيطرون بالكامل على مدينة بني وليد". وأضاف أن خمسة "ثوار"، تعرّض قائد كتيبتهم لهجوم من قبل الموالين للقذافي، قتلوا، فيما أصيب ٣٠ آخرون.

وهذه اخطر أعمال عنف تقع في بني وليد، احد معاقل القذافي سابقا، منذ تحرير ليبيا في تشرين الأول ٢٠١١ .

اللجنة المالية: موازنة ٢٠١٢ قيد المناقشة وتحتاج إلى شهر لإقرارها

□ بغداد/ المدى

أكد مقرر اللجنة المالية النيابية احمد المساري أن الموازنة المالية للعام الجاري لا تزال تناقش داخل اللجنة المالية، مبينا أنها تحتاج إلى شهر كامل حتى يتم التصويت عليها داخل البرلمان. وكان مجلس النواب قد باشر بالنظر في الموازنة وأكمل القراءة الأولى ثم الثانية وينتظر إقرارها في الجلسات المقبلة. وقال المساري لوكالة الفرات نيوز أمس إن "اللجنة المالية تعكف حاليا على دراسة مشروع قانون الموازنة المالية للعام الجاري بشكل مستفيض ومن الجوانب كافة وأن هناك عملا متواصلا من قبل أعضاء اللجنة لإنهاء دراسة مسودة القانون وإضافة بعض الملاحظات عليها". وأضاف أن "إنهاء دراسة مسودة الموازنة المالية ومن ثم عرضها على التصويت داخل البرلمان سيتم خلال شهر كامل". وتعتبر موازنة العام ٢٠١٢ الأكبر في تأريخ موازنات العراق السنوية وتبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار ومن خلالها تسعى الحكومة الى تنشيط الجانب الاستثماري. وعن أسباب التأخير في إقرار الموازنة المالية أوضح المساري أنه "في كل عام يتأخر وصول مشروع قانون الموازنة المالية إلى مجلس النواب والسبب في ذلك هو مجلس الوزراء ومن ثم يتناول أعضاء مجلس النواب المسودة ويحتدم النقاش بشأنها مما يسبب تأخيرا إضافيا في إقرار الموازنة المالية". من جهة أخرى أكد عضو كتلة الأحرار أن الموازنة المالية لهذا العام فيها الكثير من الخروقات التي تخص الحسابات الختامية، لافتا إلى أن عدم حضور أعضاء العراقية لمجلس النواب سيؤخر من عملية إقرارها. وقال عضو التحالف الوطني جواد الحسناوي لوكالة كردستان للأنباء أمس إن "تأخير إقرار الميزانية لهذا العام سيعرقل عمل الدولة وخاصة الموازنة التشغيلية التي تخص المشاريع التي يجري العمل فيها"، مشيرا إلى أن "الحوارات جارية حاليا بين الكتل السياسية لإضافة ملاحظات على الموازنة لان بعض شرائح المجتمع لم يشمل بالزيادات". وأضاف الحسناوي أن "الحسابات الختامية للموازنة فيها الكثير من الخروقات ولم تعرض على مجلس النواب حتى الآن لدراستها، إضافة إلى مسألة إعطاء صلاحيات إلى مجالس المحافظات من خلال منحها مبالغ اكبر في مشاريع تنمية الأقاليم".

بغداد تطلب من السفارة الأميركية التقيّد بالقوانين

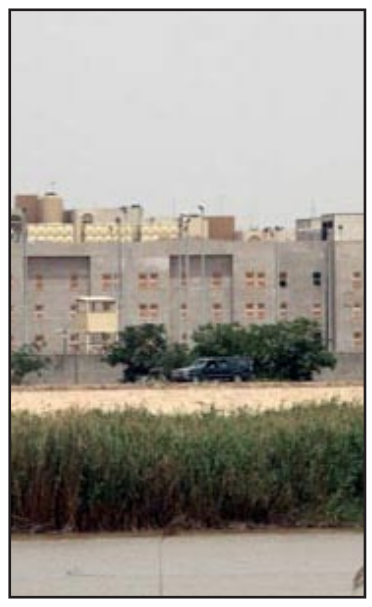

مبنى السفارة الأميركية في بغداد.. (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

أبلغت وزارة الخارجية العراقية السفارة الأميركية في بغداد بالقوانين والإجراءات التي يتعين أن يتقيد بها الطاقم الدبلوماسي والمتعلقة بتأشيرة الدخول وإجراءات التفتيش والجمارك وحمل الأسلحة. وبرغم انسحاب قوات الاحتلال الاميركي من العراق، غير ان الولايات المتحدة لا تزال تتصور أن موظفي سفارتها وطاقمها الدبلوماسي في بغداد يمتلكون حقا يفوق القوانين الدولية. وقد أبلغت الخارجية العراقية سفارة واشنطن في بغداد بالقوانين المتعلقة بعمل الطاقم الدبلوماسي الاميركي لاسيما ما يرتبط بتأشيرة الدخول وإجراءات التفتيش والجمارك وضوابط حمل الأسلحة. كما اعتبرت بغداد هذه الإجراءات سارية المفعول اعتبارا من بداية هذا العام وبأثر رجعي. من جانبها اعتبرت السفارة الأميركية هذه القوانين متشددةً وتحد من عمل طاقمها الدبلوماسي. وفي هذا السياق أصدر محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بيانا أكد ضرورة مرافقة عناصر الحماية أي بعثة دبلوماسية أجنبية تتجول في العاصمة. وأوعز باعتقال أي عنصر أجنبي مخالف وفرض عقوبات تصل إلى الطرد. ودعا محافظ بغداد السفارات للكشف عما تمتلكه من أسلحة وذخائر وإحصائها مع مصادرة غير المرخص منها. كما أوعز الى السيطرات الأمنية بالتأكد من المستمسكات الرسمية أو حيازة أسلحة غير مرخصة. وشدد صلاح عبد الرزاق على ضرورة إخضاع جميع موظفي السفارات الأجنبية الى القوانين وفقا لاتفاقية جنيف.